Arab Journal for Humanities and Social Sciences
المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

دور مقررات بازل في دعم إستمرارية المصارف

Basel decisions' role in supporting bank continuity

أ.د. الهادي آدم محمد إبراهيم. **فاطمة عيسى هداب باسيق.**

أستاذ المحاسبة- جامعة النيلين. **طالبة دكتوراه.**

الملخص.

تناولت الدراسة دور مقررات بازل في دعم إستمرارية المصارف. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن ظهور الأزمة المالية أدى لمساهمة مقررات بازل وبدور كبير في حل مشاكل كل المصارف السودانية وعملت هذه المقررات على معالجة المخاطر الائتمانية ومعالجة التغيرات المالية والتنبؤ بها مسبقاً قبل حدوثها. هدفت الدراسة إلى تطبيق مقررات بازل تمهد للتنبؤ بالأزمة المالية ومعالجتها قبل حدوثها، التعرف على مقررات بازل ودورها في دعم واستمرارية المصارف واستقرار الصرف المالي داخله. إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل في التنبؤ بإستمرارية المصرف، هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل ودعم استمرارية في المصارف السودانية. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: تساعد مقررات بازل 1 ، 2 ، 3 المصارف السودانية بالتنبؤ بإستمرارية المنشأة، تعمل مقررات بازل على خلق محفظه مالية للمصارف مما يقلل مخاطر الائتمانية، جودة تطبيق مقررات بازل تخلف الشفافية في القوائم المالية للمصارف. أوصت الدراسة بالآتي: يجب على تطبيق المصارف السودانية لمقررات بازل لكي يحمي البنك من مخاطر الإفلاس، يجب على المصارف السودانية الالتزام بما ورد مقررات بازل التي تساعد في التنبؤ بإستمرارية المصرف، يجب على المصارف تطبيق مقررات بازل من خلالها تعرف على المؤشرات ووضع الحلول لها مسبقاً.

الكلمات المفتاحية: مقررات بازل- دعم الإستمرارية.

Arab Journal for Humanities and Social Sciences
المجلة العربية للعلوم الانسانية و الاجتماعية

Abstract.

The study dealt with the role of Basel decisions in supporting the continuity of banks. Where the problem of the study was that the emergence of the financial crisis led to the contribution of the Basel decisions and a major role in solving the problems of all Sudanese banks, and these decisions worked to address credit risks and address financial changes and predict them in advance before they occur. The study aimed to apply the Basel decisions that pave the way for predicting and addressing the financial crisis before it occurs, and to identify the Basel decisions and their role in supporting the continuity of banks and the stability of financial exchange within it. The study tested the following hypotheses: There is a statistically significant relationship between the application of Basel decisions in predicting the continuity of the bank, there is a statistically significant relationship between the application of the Basel decisions and the support of continuity in Sudanese banks. The study reached the following results: Basel I, II, III help Sudanese banks to predict the continuity of the facility. Basel decisions work to create a financial portfolio for banks, which reduces credit risks. The quality of the implementation of Basel decisions creates transparency in the financial statements of banks. The study recommended the following: Sudanese banks must implement the Basel decisions in order to protect the bank from the risk of bankruptcy. Sudanese banks must abide by the Basel decisions that help in predicting the continuity of the bank. Banks must apply Basel decisions through which they know the indicators and develop solutions for them in advance.

Keywords: Basel decisions – Support Continuity.

المحور الأول: الإطار المنهجي:

تمهيد:

القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثراً بالمتغيرات الدولية المتمثلة في التطورات التكنولوجية وعالمية الأسواق المالية والتحرر من القيود التي تعوق الأنشطة المصرفية والاتجاه إلي تطوير وإدارة مخاطر الإقراض في ظل المعايير الدولية لضبط الأداء المصرفي المتمثلة في معايير كفاية رأس المال التي عرفت باسم مقررات لجنة بازل التي أعلنت في عام 1988 التي ألزمت الدول الأعضاء في لجنة بازل بتوحيد طرق الرقابة من قبل البنوك المركزية ورفع نسبة كفاية رأس المال البنوك لتصبح في حدود 8%من مجموع أصولها الخطرة. لذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية والإشراف على البنوك بهدف استقرار النظام الملي وضمان كفاءة النظام المصرفي بما يتواءم مع التطورات العالمية المتلاحقة.

قد أكتسب موضوع كفاية رؤوس أموال البنوك أهمية كبرى في السنوات الأخيرة في ضوء التطورات المالية والمصرفية المتلاحقة، من أجل تلافي انتقال مخاطر العمل المصرفي بين الدول الصناعية بعضها البعض من الدول الأخرى.

على الرغم من الانتقادات العديدة التي وجهت لاتفاقية بازل نظراً لانحيازها لصالح الدول الصناعية. فقد أصبح من المتعارف عليه أن تقيم ملائمة البنوك في مجال المعاملات الدولية يرتبط بدرجة كبيرة بمدي استقبالها لحدود معيار كفاية رأس المالي، ثم قامت لجنة بازل بإجراء بعض التعديلات لتطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال وقد تمثلت المقترحات الجديدة التي تم الإعلان عنها في سبتمبر.

مشكلة البحث:

ظهور الأزمة المالية أدى لمساهمة مقررات بازل وبدور كبير في حل مشاكل كل المصارف السودانية وعملت هذه المقررات على معالجة المخاطر الائتمانية ومعالجة التغيرات المالية والتنبؤ بها مسبقاً قبل حدوثها لعمل أو لخلق البدائل التي تعالج القصور المالي الذي يحدث نسبة لضعف الموقف المالي لعدم الاعتماد علي ما جاءت به مقررات لجنة بازل التي تعالج التعثر المالي في المصارف من جذوره، ومن خلال ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي: **هل هنالك دور لمقررات بازل في التنبؤ باستمرارية في المصارف السودانية؟،**

ومن هذا السؤال تتفرع الأسئلة الاتية:

1-هل لمقررات بازل دور في التنبؤ بإستمرارية المصرف؟

2-هل لمقررات بازل دور في دعم استمرارية المصارف السودانية؟

أهمية البحث:

1- الأهمية العلمية: تعمل إضافة جديدة بمجال البحث العلمي وخلق دور جديد لتنمية المصارف السودانية ومطابقة لتطورات تكنولوجية حديثة .

2- الأهمية العملية: تطبيق مقررات بازل في المصارف السودانية تحمي البنوك من مخاطر الافلاس والتعثر المالي في المصارف يعمل علي توفير راس مال كافي لمواجهة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أن:

1-تطبيق مقررات بازل تمهد للتنبؤ بالأزمة المالية ومعالجتها قبل حدوثها.

2-مقررات بازل و دورها في دعم واستمرارية المصارف واستقرار الصرف المالي داخله.

فرضيات البحث:

يسعى البحث إلى إختبار صحة الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل في التنبؤ بإستمرارية المصرف.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل ودعم استمرارية في المصارف السودانية.

منهجية البحث:

إتبع الباحث المناهج الآتية:

المنهج الإستنباطي: لصياغة مشكلة الدراسة ووضع الفرضيات.

المنهج التاريخي: لتتبع الدراسات السابقة.

المنهج الإستقرائي: لإختبار الفرضيات.

المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل الدراسة الميدانية .

المحور الثاني: الدراسات السابقة:

دراسة: حرم، (2016م):

تناولت الدراسة مشكلة دراسة صعوبة تطبيق مقررات مقررات بازل1- 2 – 3 والمعايير المحاسبية الاسلامية ودورهما في تقويم الاداء المصرفي. هدفت الدراسة إلى إصدار واتاحة المعلومات بصورة محايدة من اجل تحقيق مفهوم السوق الكفء توفير المعلومات باقل تكلفة وبدون تكلفة

للمستخدمين، اختلاف طرق المعالجات الحسابية، وجود المعايير يؤدي الي تحسين نوعية المعلومات المالية، المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ علي استقرار النظام المصرفي العالمي.

دراسة: محروس، (2017م):

تناولت مشكلة الدراسة بانه تعتبر التنبؤ بالفشل المالي للشركات أحد الموضوعات التي نالت اهتمام كثير من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، نظراً لما يترتب على الفشل المالي من آثار سلبية على الاقتصاد القومي بشكل عام .تلك الآثار السلبية حيت تتعرض لفقدان وظيفتها وتشويه سمعتها المهنية ويسهم التنبؤ بالفشل المالي في مساعدة مختلف الأطراف على تحليل أداء الشركات وتقييم مدى قدرتها علي الاستثمار، وتحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها لتجنب حدوث الفشل المالي أو تخفيض التكاليف التي تترتب عليه، هدفت هذه الدراسة إلي أقتراح نموذج محاسبي يساعد علي زيادة كفاءة التنبؤ بالفشل المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية.

دراسة: أشرف، (2018م):

تمثلت مشكلة الدراسة حيث تلجأ المنشآت المالية في ظل حدث المنافسة الي التلاعب بالتقارير المالية الخاصة بها وإظهار نتائج لا تمثل الواقع الحقيقي بصورة مباشرة أو غير مباشرة لتظليل مستخدمي تلك التقارير بما يخدم مصلحتها، تقع مسؤولية كبيرة على مكاتب المراجعة الخارجية المتمثلة بالمراجع وراية الفني المحايد الذي عليه. هدفت الدراسة إلى التعرف بالاتجاهات الحديثة للمراجعة وأسس تصنيفها وماهيتها بالتركيز علي الإجراءات التحليلية ومراجعة النظير، وبيان ماهية استمرارية المنشآت والعوامل المؤثرة في الحكم عليها بالتركيز على جودة المراجعة وجودة التقارير المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن تطبيق أساليب الاتجاهات الحديثة في المراجعة (الإجراءات التحليلية، مراجعة النظير) يساهم في تحقيق جودة عملية المراجعة فضلاً

عن تطوير تنفيذ عملية المراجعة مما ينعكس على تحقيق أفضل كفاءة وفاعلية في المخرجات من خلال إتباع الأساليب التكنولوجية والإحصائية والرياضية الحديثة وتطبيق معايير المراجعة الدولية.

دراسة: StaraBibi& Fatima, (2019):

تمثلت مشكلة الدراسة في يحدد الربحية للبنوك ودور مقررات لجنة بازل 3 في قطاع البنوك الاسلامية والمتداولة في باكستان وهدفت الدراسة الي فحص ومقارنة اداء القطاع المصرفي الاسلامي والتقليدي في باكستان من حيث تأثير اصلاحيات بازل 3 علي ربحية وسيولة البنوك الاسلامية والتقليدية في باكستان لهذا الغرض تم اخذ البنك الوطني الباكستاني NBP كوحدة تحليل وتم جمع البيانات المالية لمدة ثماني سنوات من الموقع الرسمي ل NBP كوحدة اخترت الدراسة الفرضيات التالية بازل 3 له تأثير ايجابي علي ربحية البنك الاسلامي، بازل 3 له تأثير ايجابي علي ربحية المجال التقليدي ل NBP بازل التقليدي، توصلت الدراسة الي ان مقررات لجنة بازل الثانية لديها علاقة ايجابية علي كبيرة مع ربحية وسيولة القطاع الاسلامي رات البنوك الاسلامية اعلي من حيث تأثير بازل 3 علي الربحية وسيولة وهي أكثر ربحية واكثر سيولة وراس مال كبير مع معايير بازل 3، أوصت الدراسة بأنه يحتاج القطاع المصرفي التقليدي الي اعادة تصميم سياساته وجعله اكثر امتثالا لمعايير بازل 3 لتحقيق المزيد من الارباح ويكون اكثر سيولة مثل البنوك الاسلامية وتحسين اداءه التقليدي أما عن طريق زيادة المبيعات أو عن طريق خفض اسعار الترميز العائد علي خدماته.

المحور الثالث: الإطار النظري لمقررات بازل:

أولاً: نشأة لجنة بازل:

مع دخول النصف الثاني من القرن العشرين وتطور القطاع المصرفي وظهور ما يعرف بالبنوك الدولية العملاقة وهى البنوك التي تعمل في أكثر من دوله ظهرت مشكلة الرقابة على هذه المصارف وهل تكون الرقابة محصورة في البنك المركزي في الدولة الأم أم تتعداها إلى المعنية خصوصاً في ظل وجود قوانين ذات صيغ مختلفة قد لا تكون كافيه لمحاصرة المخاطر المختلفة التي تدخل فيها هذه البنوك.

قد اتجهت الدول الصناعية الكبرى لهذه المشكلة التي تهدد نظام الدفع العالمي وكونت لجنة لانظمة الرقابة والتخطيط المصرفي يكون مقرها مدينة (بازل) في سويسرا حيث مقر بنك التسويات الدولية وقد استمدت هذه اللجنة اسمها من المدينة السويسرية وأصدرت في عام 1985م وطبقت في عام 1994م وسميت (بازل) وقد استهدفت جهود اللجنة غايتين أساسيتين:

1. العمل على تقوية واستمرار النظام المصرفي الدولي وذلك بعد تفاقم مديونية العالم الثالث حيث توسعت المصارف وخاصة الدولية منها خلال عقد التسعينات في تقديم قروضها للدول النامية وتأثرت تلك المصارف لفشل العديد من هذه الدول في مقابلة التزاماتها الشئ الذي أثقل هذه المصارف بالديون الهالكة.
2. إزالة المنافسة غير العادلة والمتمثلة في(نزار عبد الرحيم عبد اللطيف، 2004م، ص65):

أ . منافسة المصارف اليابانية: حيث استطاعت هذه المصارف النفاذ بقوة للمصارف الغربية وتقديم خدماتها بتكلفه اقل كثير أو استقبال ودائع ضخمه مقارنة مع الدول العربية وبالتالي تحقيق ارباح كبيرة جدا لمساهميها بحسب انخفاض رؤوس أموالها.

ب. التطورات الاخيره في الصرفية الدولية: حيث شهدت الساحة الدولية المصرفية جملة من التطورات المتسارعه جاء في مقدمتها تزايد الاتجاه العالمي نحو تحرير الأسواق النقدية من

القيود بما فيها التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من سعة وعمق نشاط المصارف وقد تزامن ذلك مع ظهور أساليب وتقنيات حديثه زادت من عمق المنافسة في المصارف.

بنك التسويات الدولي هو بنك تأسس بسويسرا بموجب اتفاقية برتنوودز التي أنشأها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في عام 1945 م يمكن البنوك المركزية من التعاون فيما بينها لتتعامل مع المشاكل لتي تواجهها بإيجاد الحلول الممكنة وعلى الرغم من وجود البنك المركزي جنبا إلى جنب مع التسويات الدولي إلا أن الأخير تمكن من فرض نفسه على الساحة بصوره تمكنه من التكيف مع المشاكل المتجددة التي تواجهها البنوك المركزية مما أهله لان يكون مصرفا لبعض المؤسسات المالية الدولية ومن بينها هيئة التعاون الاقتصادي الاوربى (OECD) (معاوية يوسف محمد الحسن، 2004م، ص85). ومنذ عام 1960 أصبح بنك التسويات الدولي وهو البنك الذي تجتمع فيه البنوك المركزية الاوربيه كأعضاء لتبادل وجهات النظر في البنوك التي ترتبط بتلك المصارف واتخاذ القرارات التي تتعلق بالنقدية الدولية بالاضافه إلى ذلك هو مركز احتياطات الذهب لعدد من البنوك المركزية الكبرى وله وزن كبير ومؤثر على المستوى العالمي في تحديد الأسعار الصرف للعملات وتقييم أسعار الذهب وقد تحصل البنك على دعم كبير من مجموعة الدول الكبرى التابعة له ومن صندوق النقد الدولي للقيام بدورة المنوط به على مستوى العالم(محمد عبد الرحمن الحسن، 2004م، ص210).

ثانياً: أهداف لجنة بازل:

1. فتح مجال الحوار بين البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية.
2. التنسيق بين السلطات النقدية الرقابية المختلفة ومشاركة تلك السلطات مسؤولية مراقبة وتنظيم تعاملها مع المؤسسات المالية الاجنبية، لما يحقق كفاءة وفاعلية الرقابة المصرفية.

3. تحفيز ومساندة نظام رقابى معيارى يحقق الامان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفى برمته ويحقق الاستقرار في الاسواق المالية والعالمية.
4. تحذير البنوك في مواجهة أي مخاطر مستقبلية.
5. تخفيض المخاطر التى تتعرض لها البنوك.

ثالثاً: مقررات بازل:

أدت التطورات المتلاحقة بسبب ظاهرة العولمة إلى ظهور أدوات مالية جديدة مثل التصديق المصرفي والتطورات التكنولوجية في مجال الإتصالات والمعلومات الخاصة لجهة جمعها وحفظها ومعالجتها، الأمر الذي أدى إلى زيادة تعرض البنوك للمخاطر وسرعة إنتقالها، مما يتطلب أساليب الرقابة المصرفية، وطرق إدارة المخاطر. واستجابة لهذه التطورات أصدرت لجنة بازل مقترحاتها بشأن وضع إطار جديد للرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي(محمد عوض الكريم الحسين الحسن، 2012م، ص101).

تأسست لجنة بازل في عام 1974م في مدينة بازل، وهي مدينة تقع شمال سويسرا على نهر الراين، حيث يوجد أيضاً مقر بنك التسويات الدولية. وقد تكونت هذه اللجنة من مجموعة من الدول الصناعية العشر وهي: (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة، إيطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، إضافة إلى لوكسمبورج). وأطلق على هذه اللجنة ثلاثة مسميات، وهي:

1. لجنة بال وذلك نسبة إلى مكان إنعقادها بمدينة بال باللغة الفرنسية.
2. لجنة بازل نسبة إلى مكان إنعقادها بمدينة بازل باللغة الإنجليزية.
3. لجنة كوك نسبة إلى رئيسها مدير بنك إنجلترا المستر كوك.

لقد كانت هذه اللجنة تعقد إجتماعها في سويسرا، حيث مقر بنك التسويات الدولية برئاسة كوك من بنك إنجلترا. ومن هنا أتت التسمية بلجنة بال أو بازل، أو كوك(خليل الشماع، 1995م، ص ص 9-10).

أنشأت لجنة بازل للأنظمة والممارسات الرقابية بواسطة محافظي البنوك المركزية لمجموعة العشر دول التي تكونت منذ 1975م، وهي مجموعة الدول التي أرست قواعد مقررات لجنة بازل. وقد ركزت هذه المقررات على بث أهمية كفاية رأس المال من جديد على الملاءة المصرفية للبنوك.

تأسست لجنة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلقتها البنوك اليابانية التي كانت رؤوس أموالها متدنية.

قد قدمت اللجنة تقريرها الأول عام 1978م لمحافظي البنوك المكزية لمجموع الدول العشر مستهدفاً تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية والوطنية. وفيما يتعلق بكفاية رأس المال ومعاييرها، وذلك بالنسبة للمصارف التي تمارس أعمالها الأولية. في يوليو 1988م تمت الموافقة على التقرير النهائي الذي قدمته اللجنة من قبل مجلس المحافظين تحت اسم إفاقية بازل (ا) المحدد لقواعدة حساب معدل كفاية رأس المال للبنك (سمير الشاهد، 2003م، ص2).

رابعاً: إيجابيات وسلبيات إتفاقية بازل (ا):

1. إيجابيات معاير كفاية رأس المال:

لمعيار كفاية رأس المال عدة إيجابيات، هي:

أ. الإسهام في دعم واستقرار النظام المصرفي العالمي ودعم التعاون في قدرة المصارف على المنافسة.

ب. المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.

ج. لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المشروعات الأخرى، بل اقتحم المعيار المساهمي البنوك في تصميم أعمالها.

د. أصبح من المتاح للمساهم القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية، وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دولياً، وبذات الصورة بين دول وأخرى أو بين بنك وآخر.

2. سلبيات معيار كفاية رأس المال:

لمعيار كفاية رأس المال عدة سلبيات، هي(فؤاد شاكر، ص ص 163-191):

أ. قد يكون الثمن والذي يختاره بنك للإلتزام بمعيار كفاية راس المال هو عدم تكوين المخصصات الكافية، ذلك إن لم تكن الدولة تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول واحتساب المخصصات وتهميش الفوائد.

ب.تعد أهم سلبيات المعيار هي إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسياً من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمة شبيهة، إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة.

ج. قد يحاول أحد البنوك التهرب من الإلتزام بالإتجاه إلى بدائل الإئتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة.

د. كما أن المعيار لا يعالج إلا مخاطر التمويل، ويهمل المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة، سعر الصرف، السيولة، خطر توظيف القيم المنقولة، الترجيحات التي تتطلب إعادة النظر مثل مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو متعددة الجنسيات لها نفس معامل الترجيح 100%.

هـ. التمييز بين بلدان (OECD) والخارجة عنها تعتبر وجهة نظر قابلة للمراجعة وإعطاء إميتيازات لبعض الدول دون الأخرى خاصة دول (OECD) (الهادي شايب عينو، 1993م، ص 207).

و. كما فشل المعيار في تضمين إطار أو قواعد واضحة بالنسبة لمخصصات القروض وإعادة تقييم الموجودات الثابتة (غير العاملة). كما عمدت العديد من الدول إلى إعتبار نسبة الـ8% هي حد أقصى بدلاً من الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، مما شكل عاملاً لعدم المساواة بين هذه الدول(محمود عبد العزيز، 2003م، ص ص 95-96).

المحور الرابع: الإطار النظري للإستمرارية:

أولاً: مفهوم الاستمرارية:

تهدف الدراسة إلي مفهوم الاستمرارية وأهميتها لدي شركات المقاولات وتحديد أهم العوامل أو الأساليب التي تحد بين قدرة الشركة علي الاستمرارية في تحقيق أهدافها ، فضلاً عن تحديد الوسائل والإجراءات التي من الممكن أن لها دور فعال في تجنب الشركات مجالات الفشل التي تتعرض لها من جراء مؤثرات داخلية أو خارجية أو جدتها بينة الشركة التي تعمل فيها، ولا جل تحقيق هذه الأغراض استخدمت عينة عشوائية بسيطة اشتملت علي (68) ستجيب يعملون كمدراء مفوضين في شركات المقاولات في محافظة المديونية بجامعة القادسية بالعراق.

لقد وجدت الدراسة عدد من الاستنتاجات كان من أهمها أن الجهد البشري يلعب دور مؤثر سواء في نجاح أو فشل شركات المقاولات ، فضلاً عن ذلك أشارت الاستنتاجات إلي أن هنالك العديد من العوائق التي تواجه الشركات أهمها حالات الفساد الإداري والمالي التي يمارسها كبار موظفي الادارات الحكومية في احالة المناقصات على شركات المقاولات او في صرف مستحقاتها او استلام المشاريع المنفذة منها و التي تؤدي إلي حرمان عدد كبير من الشركات من الحصول علي أعمال او تحملها تكاليف إضافية تحت مسميات عديدة، كما كشفت الدراسة أيضاً عن أن التغييرات في السياسات والقوانين الحكومية كان لها الأثر الواضح في عرقلة أعمال شركات المقاولات.

1- مفهوم الاستمرارية في شركات قطاع المقاولات ومؤشرات فشلها:

لقد أشار معيار التدقيق الدولي (750) إلي مفهوم استمرارية المنشآت وذلك بأن ينظر إلي المنشأة علي انها مستمرة في الأعمال إلي المدى المنظور وبموجب هذا الافتراض يتم البيانات المالية للأغراض العامة علي أساس من المنشأة مستمرة مالم تنوي الإدارة تصفيتها أو إيقاف العمليات وعلى هذا الأساس يتم تسجيل الأصول والالتزامات علي أن المنشأة ستكون قادرة علي تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها في سياق الأعمال الطبية (نعيم تومان جرهون الزبادي، قاسم محمد عبد الله النعاج، 2015م، ص284).

أما موقف قانون الشركات العراقي رقم 21 لسنة 1997م من عدم استمرارية الشركة فقد أشار قانون الشركات العراق رقم 81 لسنة 1997م من عدم استمرارية الشركة فقد أشار القانون إلي أن من موجبات عدم استمرارية الشركة هو توقفها عن ممارسة نشاطها مدة متصلة تزيد علي السنة دون عزر مشروع وكذلك في حالة فقدانها 75% من رأسمالها الاسمي وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادته وتخفيضه (أحمد فريد مصطفي، وسهير محمد السيد حسن، 1999م، ص256).

كما يعني فرض الاستمرارية في المحاسبة بأن الشركة سوف تستمر في عملياتها ولن تخرج من الصناعة أو يتم تصفيتها في الآجل القصير وهذا يلزمها أن تكون قادرة علي زيادة مواردها بشكل كاف (المليجي، 2005م) أي أن الاستمرارية يعني نجاح الشركة وذلك بعدم تعرضها لخسائر متتالية، وإنما تحقيقها أرباح متتالية تزيد من قدرتها علي تسديد ديونها المستحقة ودفع أرباح أسهمها من خلال تحقيق مستوي مقبول من الأداء (الجمعاني، 79/2001).

يظهر التعثر عندما تصل الشركة الي حالة من الاضرارات المالية الخطيرة التي تجعلها قريبة من الفشل أو إشهار إفلاسها، وذهب البعض الي التفرقة بين التعثر المالي، والفشل المالي علي اعتبار أن التعثر المالي حالة يسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، فالتعثر المالي يعني أحد الأمرين أو كلاهما وهما (صالح صالحي، 1999م، ص11).

فيعد مراقب الحسابات بمثابة الوسيط بين المحاسب ومستخدمي تلك القوائم الذين يقومون بدورهم علي تقرير مراقب الحسابات في اتخاذ قراراتهم، مما يبرز أهمية فرض الاستمرارية وتأثيره علي كل من القوائم المالية وعمل المحاسب وتقرير المراجعة وعمل مراقب الحسابات (كمال الدين مصطفي الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، 2001م، ص250).

ثانياً: فرض الاستمرار في المحاسبة:

تشير المنشأة بمفهوم فرض الاستمرارية علي أنها مستمرة في نشاطها وتحقيق أهدافها، وأن ليس هناك لها أي نية سواء لتخفيض نشاطها أو التصفية في المستقبل المنظور الذي يكون سنة علي الأقل، حيث يوفر هذا الغرض الأمان والاستقرار لكل الأطراف المتعاملة مع المنشأة سواء كانوا داخليين مثل المحاسبيين والإدارة أو خارجيين مثل المستثمرين ومستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات.

عرف GRAY فرض الاستمرار علي أنه أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ووصفته لجنة المبادئ المحاسبية في تقرير رقم (4) بأنه إحدى الخصائص الأساسية للمحاسبة المالية كما وصف KOHLE بأن توقع استمرار المنشأة إلي مالا نهاية بعد البديهات الأساسية والضرورية في المحاسبة عند إعداد التقارير عن السلبيات التجارية (محمود يوسف، وعبد المنعم مبارك ونعمه الله نجيب، 2001م، ص420).

كما يعد فرض الاستمرار واحداً من ثلاث فروض أساسية تعد أساساً لاعداد القوائم المالية للمنشأة وذلك طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) وموضوعة الافصاح عن السياسات المحاسبية.

بناء علي ما سبق يظهر مدي أهمية وتأثير فرض الاستمرار في المحاسبة بصفة عامة، وعلي كل من (تبويب عناصر التكاليف وقياس قيمة الاصول والخصوم، ونظرية المنفعة) بصفة خاصة.

ثالثاً: فرض الاستمرار في المراجعة:

يقتضي فرض الاستمرار أن ينظر مراقب الحسابات إلي المنشأة علي أنها مستمرة في النشاط ما لم يجد أدلة تشير الي عكس ذلك ، وهذا ما يجعل فرض الاستمرار معلقاً علي شرط عدم وجود أدلة تشير إلي أن المنشأة لن تنظر إلي –أوتختار طواعية – تصفية نشاطها في المستقبل المنظور، وذلك بعد التحفظ الاساسي علي قرض الاستمرار الذي يجعل منه أمراً يخضع للتقدير الشخصي لكل من المحاسب أو مراقب الحسابات كل حالة علي حده .

يواجه مستخدموا القوائم المالية والمستفيدون من تقارير مراقبي الحسابات عنها الصعوبة في ان يتفهمو كيف يمكن ان تتعثر للمنشأة ماليا، بل وقد يصل الامر إلي اشهار المنشأة إفلاسها بعد فترة وجيزة من اصدار مراقب الحسابات لتقرير غير متحفظ دون أن يسير إلي عدم قدرة المنشأة علي الاستمرار ويعتقد مستخدمو القوائم المالية أن مراقب الحسابات مسئولا أمامهم عن الاشارة في تقريرة عن شكلة في عدم قدرة المنشأة علي الاستمرار مما أدى إلي ازدياد فجوة التوقعات بين

مايتوقعه مستخدمو القوائم المالية من مسئولية أكبر لمراقب الحسابات في هذا الأمر، وبين الممارسة الحالية لمهنة المراجعة، وبناء عليه اصدرت معايير للمراجعة تحدد من مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم مدي سلامة فرض الاستمرار والذي تعد علي اساسه القوائم المالية ، وذلك لمواكبة توقعاته متخذي القرارات والمستفيدين من تقارير مراقبي الحسابات ومحاولة لتصنيف فجوة التوقعات.

كما أن عملية المراجعة لا تعد ضماناً بأن القوائم المالية خالية من أي تعريفات هامة أو مؤثرة وذلك لعدم إمكانية الحصول علي التأكد الحاسم ، إضافة إلي ذلك لا يعد رأي المراجعة تأكيداً لاستمرارية المنشأة ولا يعبر بالضرورة عن مدى فاعلية وكفاءة الإدارة في إدارة المنشأة (محمد محمود عبدربه، هدى حسين محمد محمد الشيخ، 2018م، ص ص113-114).

يجب علي الأقل الحسابات أن يدرس جيداً مدي ملاءمة تطبيق أدارة المنشأة محل المراجعة لغرض الاستمرار في إعداد قوائمها المالية حتى لو لم يطرح في إطار إعداد تلك القوائم بأن إدارة المنشأة قامت بتقييم قدرة المنشأة علي الاستمرار، وذلك لأن مراقب الحسابات لا يقدر علي التبوء بالظروف أو الأحداث التي قد تواجه المنشأة في المستقبل (عبد الحميد أحمد محمود، 1999م). تؤدي إلي عدم قدرتها على الاستمرار، وبالتالي لا يجب النظر إلي تقريره الذي لا يشير فيه لمسألة الاستمرارية علي أنه ضمان لقدرة المنشأة علي الاستمرار(أحمد زكي حسين، 2012م، ص ص340-336).

رابعاً: فرض الاستمرار وبعض المفاهيم المرتبطة به:

يقوم مراقب الحسابات بابداء رايه الفني المحايد في القوائم المالية الخاصة بالمنشأة علي المراجعة، والتي تعد في ضوء فروض أساسية منها فرض الاستمرار وبناء عليه يقوم مراقب الحسابات بتقييم مدي قدرة المنشأة علي الاستمرار من وأثناء قيامه لهذا العمل تحت بند تحليل الخطر المالي يقوم

مراقب الحسابات بتحليل الهيكل المال للمنشأة محل المراجعة ، وذلك لتقييم الخط الحتمي المرتبط بقدرة المنشأة علي الاستمرار، وبالتالي معرفة مدي قدرتها علي مقابلة التزاماتها في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، وعليه فقد يواجه مراقب الحسابات حالتين قد تصل لهما المنشأة محل المراجعة، حيث أن الحالة الأولي هي العسر المالي، وهو أن قد يؤدي وضع المنشأة المالي إلي الافلاس، والحالة الثانية هي الفشل، حيث أن الخطر المالي يؤثر علي قدرة المنشأة علي الاستمرار (جورج دانيال غالي، 2013م، ص ص149-150).

ثانياً: مفهوم الاستمرارية في المصارف:

من الفروض الاساسية المتعلقة بالوحدة المحاسبية فرض أستمرار الشركة وطبقاً لهذا الفرض تعد الشركة وحدة محاسبية مستمرة بمعني أن الوحدة المحاسبية في مجموعها مستمرة في نشاطها الطبيعي وأنه ليس هناك نية في الوقت الحاضر أو اتجاه لتصفيتها أو التخليص نشاطها ملحوظ ويترتب علي ذلك أنه طالما ليس هناك دليل علي عكس ذلك فان القوائم المالية يتم اعدادها بافتراض ان الشركة سوف تستمر في المستقبل في اداء عملها المعتاد ويتفق فرض الاستمرار مع التوقع الطبيعي من الوحدة المحاسبية بأعتبار أن احتمال التصفية أو التوقف عن النشاط يعد حالة استثنائية كذلك يتفق هذا الغرض مع الاعتبارات القانونية التي تعمل في ظلها الشركات الكبيرة، وقد أيد ظهور الشركات المساهمة هذا الأمر الافتراض المنطقي نظراً لما تتصف به هذه الشركات من استمرار ونمو مستمر في حجم أعمالها ومن ناحية أخري نجد أن أبناء النظرية المحاسبية يتطلب افتراضات اما حالة الاستمرار او التصفية ولا يمكن افتراض كلتا الحالتين والاجاءت المبادئ المحاسبية متعارضة ، من الطبيعي أن الأساس المنطقي لبناء نموذج محاسبي للشركة يجب أن يؤسس علي افتراض الاستمرار في المستقبل وطالما أنه ليس هناك ما يشير بشكل قاطع إلي عكس ذلك.

ثانياً: مسؤولية المدقق عن تقييم قدرة الشركة علي الاستمرار:

إن اعداد قوائم وبيانات مالية صحيحة هي من مسؤولية إدارة الشركة ومجلس إدارتها ، لكن يعتقد المستفيدون من تقرير المدقق الخارجي بوجوب مسؤلية المدقق مدي سلامة فرض الاستمرارية والإفصاح في تقريرة في حالة عدم التأكد بشأن مقدرة الشركة علي الاستمرار في المستقبل المنظور، وذلك بسبب الضغوط التي تقع المدقق من المستفيدين من تقاريره حتى يمكن تضيق فجوة التوقعات بين الممارسة الحالية للمهنة ومايتوقعة عموماً من مسؤولية أكبر للمدقق الخارجيين في هذا الشأن M.C1999:64364.

عليه يتحمل المدقق الخارجي مسؤولية أكبر عن تقييم مدي سلامة فرض الاستمرارية الذي أعدت علي أساسه القوائم المالية وذلك علي أساس مبادئ المحاسبية المتعارف عليها وخصوصاً فيما يتعلق بأهداف القوائم المالية كون تقرير المدقق الخارجي يضعف الثقه علي هذه القوائم المالية يعتمدون علي تقريره المستقبلي في لقت انتباههم إلي أيه ظروف قد تؤثر سلباً على عدالة العرض، فالقرارات الاستثمارية في الشركة تأخذ منحي آخر اذا كانت الشركة تواجه حالة التصفية أو الإفلاس أو إعادة التنظيم ، فاذا كانت القوائم المالية قد أعدت علي فرض أن الشركة مستمرة وإذا أصبح هذا الفرض غير بديهي أو لا يمكن التسليم به فان تقويم وتبويب الموجودات والمطلوبات في الميزانية يصبح بدون معني وبالتالي لن تكون هناك أيه فائدة للقوائم المالية (ناظم حسن رشيد بشري ابراهيم كوثر، 2018م، ص482).

المحور الخامس: الدراسة الميدانية:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق بازل والتنبؤ بإستمرارية المصارف:

جدول(1)

اختبار مربع كاي لاختبار الفرضية الاولى

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	المعنوية	الأهمية النسبية	الدلالة
الفرضية الاولى	1.84	0.48	39.85	0.00	%51.6	موافق

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

توجد فروقات ذات دلالات إحصائية بين العبارات في الفرضية القائلة بان هنالك **علاقة بين تطبيق بازل والتنبؤ بإستمرارية المصارف** حيث بلغت درجة الموافقة51.6% والقيمة المعنوية أقل من 0.05 .

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل في التنبؤ بإستمرارية المصرف.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل ودعم استمرارية في المصارف السودانية.

جدول (2)

مربع كاي لاختبار الفرضية الثانية

السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	المعنوية	الأهمية النسبية	الدلالة
الفرضية الثانية	1.90	0.50	24.569	0.000	%45.2	موافق

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م

توجد فروقات ذات دلالات إحصائية بين العبارات في الفرضية القائلة بأن هنالك**علاقة بين تطبيق مقررات بازل ودعم إستمرارية المصارف** حيث بلغت نسبة الموافقة 45.2% والقيمة المعنوية أقل من 0.05 .

المحور السادس: النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية توصل الباحث إلي النتائج الآتية :

1. تساعد مقررات بازل 1 ، 2 ، 3 المصارف السودانية بالتنبؤ بإستمرارية المنشأة قبل.
2. تعمل مقررات بازل على خلق محفظه مالية للمصارف مما يقلل مخاطر الائتمانية.
3. جودة تطبيق مقررات بازل تخلف الشفافية في القوائم المالية للمصارف.
4. جودة تطبيق مقررات بازل تسهم في تقديم معلومات محاسبية تتسم بالمصادقية وقابليتها للفهم للمستخدمين.
5. يجب علي المصارف تطبيق مقررات بازل مما ساعد دعم استمرارية المعرفة.
6. يجب علي المصارف تطبيق مقررات بازل بالدقة وشمولية مما يوفر محفظة مالية قوية .

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج الدراسة توصلت الباحثة بالتوصيات الآتية:

1. يجب على تطبيق المصارف السودانية لمقررات بازل لكي يحمي البنك من مخاطر الإفلاس.
2. يجب على المصارف السودانية الالتزام بما ورد مقررات بازل التي تساعد في التنبؤ بإستمرارية المصرف.
3. يجب على المصارف تطبيق مقررات بازل من خلالها تعرف على المؤشرات ووضع الحلول لها مسبقاً.
4. يجب على المصارف الالتزام كلياً بم ورد في مقررات لجنة بازل يساعد البنك في تقوية الموقف المالي.

يجب علي المصارف تطبيق مقررات بازل مما ساعد دعم استمرارية المعرفة.

5. يجب على المصارف تطبيق مقررات لجنة بازل لكي يحمي المصارف من المخاطر الائتمانية كلياً للمدى البعيد.

قائمة المراجع:

- أحمد زكي حسين متولي الشريف، **الاتجاهات الحديثة للمراجعة في ظل العوملة لمعايير**، (الاسماعيلية، 2012م)، ص ص340-336.
- أحمد فريد مصطفي، سهير محمد السيد حسن، **النقود والتوازن الاقتصادي**، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة 1999م)، ص256.
- أشرف هاشم فارس العبدون، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة وانعكاساتها على استمرارية المنشأة وفق منظور تحقيق جودة التقارير المالية**، رسالة الدكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية الدراسة العليا، جامعة النيلين، 2018م.
- الهادي شايب عينو، تطبيق معايير كفاية رأس المال في أقطار واتحاد المغرب العربي، "الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات لجنة بازل، (بيروت: إتحاد المصارف العربية، 1993م).
- جورج دانيال غالي، **تطوير مهنة المراجعة لمواجه المشكلات العامة وتحديد الألفة الثالثة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للطبع والنشر والتزيع، 2013م)، ص ص149-150.
- حرم عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن ، مقررات بازل 2 – 3 المعايير المحاسبية ودورها في تقويم الاداء المصرفي ، رسالة دكتور منشورة ، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا سنة 2016م.
- خليل الشماع، مقررات لجنة بال حول كفاية رأس المال الملاءة المالية وأثرها على المصارف العربية، (بيروت: الدار العربية ببعلوم، 1995م).

- رمضان عارف محروس رمضان محروس ، إطار محاسبي مقترح للتنبؤ باللازمات المالية للشركات (دراسة نظرياً وتطبيقاً) رسالة دكتوراه منشورة في جامعة جنوب الوادي ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة، 2017م.
- سمير الشاهد، معايير مقررات بازل، (الخرطوم: إتحاد المصارف، أبريل 2003م).
- صالح صالحي، **لإصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دورة في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية**، المجلة الدورية دراسات اقتصادية، العدد الأول، 1999م، ص11.
- عبد الحميد أحمد محمود، **أثر متغيرات السوق علي كثافة الافصاح في التقارير المالية**- دراسة اختيارية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، المجلد 24، العدد2، 1999م.
- فؤاد شاكر، التجربة المصرفية بخصوص مقررات لجنة بازل بشأن المعيار الموحد لقياس كفاية رأس المال "الإجراءات التي قامت بها السلطات النقدية العربية لتنفيذ مقررات" لجنة بازل.
- كمال الدين مصطفي الدهراوي، محمد السيد سرايا، **المحاسبة والمراجعة**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001م)، ص250.
- محمد عبد الرحمن الحسن، معايير كفاية رأس المال بالمصارف السودانية حسب مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.
- محمد عوض الكريم الحسين الحسن، متطلبات الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية في ضوء مقررات لجنة بازلI ، بازل II، (ود مدني: جامعة الجزيرة، مجلة تفكر، ورقة عمل، مجلد 12، العدد1، 2012م.
- محمد محمود عبدربه، هدى حسين محمد محمد الشيخ، **اطار مقترح لتقدير مخاطر المراجعة في ضوء التقرير عن استمرارية المنشأة**، 2018م، ص ص113-114.
- محمود عبد العزيز، بحوث مقررات لجة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية، (بيروت: إتحاد المصارف العربية، 2003م).

- محمود يوسف، وعبد المنعم مبارك ونعمه الله نجيب، **اقتصاديات النقود والصيرفة السياسات النقدية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2001م)، ص420.
- معاوية يوسف محمد الحسن، أثر إستراتيجية الدمج المصرفي في إطار توفيق المصارف في السودان من منظور لجنة بازل، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.
- ناظم حسن رشيد بشري ابراهيم كوثر، **تأثير استخدام العصف الذهني وترشيد الحكم المهني للمدقق بتقييم استمرارية الشركة**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد8، العدد2، 2018م)، ص482.
- نزار عبد الرحيم عبد اللطيف دور معايير بازل (Camels) في تحقيق السلامة المصرفية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.
- نعيم تومان جرهون الزبادي، قاسم محمد عبد الله النعاج، **تقييم العوامل المؤثرة علي الاستمارية**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، (بغداد: دار بغداد للنشر، 2015م)، ص284.